

Distr.: General
1 December 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام
في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها
في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية:
"تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر
والجوع والتنمية ومواجهة التحديات الراهنة"

بيان مقدم من المجلس الدولي لعلماء النفس، والمجلس الدولي للمرأة، والاتحاد الدولي
لتدبير المنزلي والمنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات، والرابطة الوطنية للنوادي
التجارية والمهنية للنساء السود، والمجلس الوطني للمرأة في الولايات المتحدة، واتحاد
السلام العالمي، والاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الأوكرانية، وهي منظمات غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1



بيان

نحن ملتزمون التزاماً عميقاً بموضوع لجنة وضع المرأة هذا العام، وهو "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع". وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وصل مجموع عدد سكان العالم إلى سبعة بلايين نسمة. ويتوقع صندوق الأمم المتحدة للسكان استمرار زيادة السكان في الأعوام القادمة. وتتسم كفاءة نجاح المرأة الريفية في دورها في القضاء على الفقر والجوع بأهمية واضحة. وينبغي أيضاً مراعاة العوامل التي تسود في الوقت الراهن عند دراسة أهمية دورها في أداء هاتين المهمتين. ومن شأن الهجرة من المجتمعات الريفية إلى مناطق الحضر بحثاً عن العمل، والتغير في درجات الحرارة العالمية، والركود الاقتصادي العالمي، وتفشي الحرب والمجاعة في جميع أنحاء العالم أن تضيف المزيد من الأهمية على دورها وتؤكد مسيس الحاجة إلى تقديم الدعم الكافي لها من أجل بلوغ هدف القضاء على الفقر والجوع.

وقد تم إحراز تقدم في زيادة الوعي وإيلاء الاهتمام بشأن تمكين المرأة وإعمال حقوق الإنسان للمرأة والفتاة منذ عُقدت المؤتمرات العالمية في هذا الشأن والتي بدأت في المكسيك عام ١٩٧٥. وتدعو المادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الحكومات إلى القضاء على التمييز ضد المرأة الريفية. وما زال إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ يستخدم، رغم أنهما لا يشكلان وثيقة ملزمة، كدليل بشأن العديد من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة. وهما يسلطان الضوء بالتحديد على ضرورة وضع سياسات واستراتيجيات لتحسين وضع المرأة الريفية المنتجة في مجالات الدخل والأمن الغذائي الأسري. ويلزم مواصلة الدعم والتركيز من أجل كفاءة تنفيذ هذه السياسات والأهداف، لا سيما في البلدان التي تضطر المرأة فيها بصورة متزايدة إلى القيام بدور رب الأسرة.

وسيشكل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول التاريخ المستهدف الذي حدده إعلان الألفية خطوة كبيرة نحو تمكين المرأة. بيد أنه على الرغم من صدور تشريعات إيجابية جداً على مر السنوات الماضية، ما زالت الحنة الفعلية التي تعيشها المرأة الريفية من جميع الأعمار تطرح مشاكل عديدة يلزم معالجتها. وتواجه المرأة الريفية مشاكل خطيرة، رغم تباين درجة حدتها، في البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى اقتصاد السوق. وتشمل هذه المشاكل الافتقار إلى إمكانية الحصول على الموارد والأراضي والتمويل والتكنولوجيات والتعليم والتدريب وخدمات الصحة البدنية والعقلية والوصول إلى الأسواق والافتقار إلى تدابير الحماية الاجتماعية وحقوق الميراث.

وتعاني المرأة الريفية حالياً من أزمة بسبب تدهور المجتمعات الريفية الناجم عن ارتفاع معدلات البطالة وتدني الأجور والعمل بدون أجر وانتقال سكان الريف إلى المدن والافتقار إلى الخدمات وعدم توفر الطرق ووسائل النقل الكافية والافتقار إلى التكنولوجيا والنقص في المعدات وعدم توفير الرعاية الصحية الكافية التي يتيسر الحصول عليها وعدم توفير قدر كافٍ من التعليم. وعلى سبيل المثال، فحتى في بلدان مثل أوكرانيا التي تنعم بتربة خصبة، تتدهور القرى وغالبا ما يقع عبء ذلك على النساء المسنات. ويتدهور ما يقرب من ٩ ٠٠٠ مستوطنة ريفية من مجموع ٣٢٩ ٠٠٠ مستوطنة ريفية وهي في طريقها إلى الفناء. ولم يولد أي أطفال في ٣ ٠٠٠ مستوطنة منها. ولا يوجد أي أطفال دون الخامسة في ٩ في المائة من المستوطنات. وتعاني أفريقيا ومناطق نامية أخرى من النقص الحاد في الموارد وارتفاع معدلات الفقر المدقع وعدم احترام حقوق الإنسان للمرأة الريفية، وقد تفاقم ذلك من جراء وباء الإيدز وتغير المناخ.

لقد حافظت المناطق الريفية على أنماط السلوك التقليدية حيث يصل التغيير بوتيرة أبطأ إلى القرى. وكثيرا ما تكون المرأة الريفية تابعة للرجل وهي تتبع أنماطا معيارية أبوية. وهي تتحمل حصة غير متناسبة في رعاية الأطفال والمعوقين وكبار السن. وقد ذكر الأمين العام، في بيانه بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الريفية، ما يلي: ”لقد أظهرت الدراسة تلو الأخرى أن المرأة الريفية تقوم بدور محوري في التصدي للجوع وسوء التغذية والفقر. فهي تزرع وتربي وتمارس الأعمال الحرة وتعلم وتعالج وتساعد وتستطيع أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي في أنأى وأضعف البيئات في العالم“.

ونظرا لأهمية مساهمة المرأة الريفية، وخاصة في ظل العولمة والأزمات الاقتصادية والبيئية، فضلا عن الأزمة الناجمة عن الكوارث الطبيعية، فإننا نحث الحكومات على اتخاذ إجراءات فورية من أجل وقف ومنع انقراض المجتمعات الريفية والهروب الجماعي للسكان إلى مناطق الحضر، مما يهدد الإمدادات الغذائية للعالم ويجلب الجوع والمجاعة.

ونحث الحكومات على ما يلي:

- توفير التمويل الكافي في ميزانياتها من أجل تمكين المرأة الريفية والتنمية الريفية
- دعم مشاركة ومشاورة المرأة الريفية بصورة نشطة بشأن سياسات الرفاه والتنمية في الريف
- معالجة العمل غير المأجور للمرأة الريفية
- تيسير توفير الموارد وتدابير الحماية الاجتماعية

- تحسين الهياكل الأساسية - توفير المياه الصالحة للشرب والطرق والصرف الصحي وموارد الطهي والتدفئة
- تيسير إنشاء اتحادات ائتمانية محلية
- توفير فرص الحصول على التعليم والتدريب
- إتاحة إمكانية الحصول على التكنولوجيا
- تيسير الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- دعم المنظمات غير الحكومية للمرأة الريفية في قيادة حملات تنقيفية بشأن تمكين المرأة وحقوق الإنسان للمرأة
- تحسين جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن وسكان الريف والحضر لاستخدامها في صياغة السياسات الريفية
- درء تغير المناخ عن طريق تطوير مصادر جديدة للطاقة والتخلص من الانبعاثات الضارة
- إقامة شراكة عالمية وفقا للهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية من أجل التنمية الريفية والأمن الغذائي على أساس نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز.